دكتور/ إيهاب خليفة

رئيس وحدة متابعة التطورات التكنولوجية بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

حتمية التطور: مستقبل النظام المالي العالمي في ظل العملات المشفرة

شهدت الفترة الماضية تقلبات حادة في سوق العملات المشفرة؛ حيث تراجع سعر صرف عملة البيتكوين إلى ما دون ٣٥ ألف دولار، بعد أن وصلت رقمًا قياسيًّا اقترب من ٦٤ ألف دولار في أبريل ٢٠٢١، تبعه إعلان رئيس دولة السلفادور عن سعيه لتمرير تشريع يقر استخدام عملة البيتكوين كعملة رسمية في البلاد؛ لتكون السلفادور أول دولة في العالم تقر عملة البيتكوين كعملة رسمية للتداول في البلاد، وبين هذا وذاك زادت هجمات الفدية الخبيثة، التي تستهدف بيانات الشركات والأفراد حول العالم، مستغلة الخصائص التي توفرها العملات المشفرة من التخفي وصعوبة التتبع في الحصول على تمويل غير مشروع، مقابل استعادة بيانات العملاء المشفرة، يُضاف لعمليات القرصنة أيضًا عمليات النصب؛ حيث شهدت الأسواق في جنوب إفريقيا واحدة من أكبر عمليات الاحتيال في تاريخ العملات المشفرة حتى الآن، تجاوزت قيمتها ٣,٦ مليارات دولار، وهو ما يدفع للتساؤل هل يمكن ترشيد هذا النوع من العملات لكي يكون أكثر ملاءمة للاستخدام التجاري والمالي؟ أم أن سمعة العملات المشفرة السيئة سوف تلاحقها في كل مكان؟

سوق كبيرة جدًّا تحظى بدعم المستثمرين

أصبحت العملات المشفرة جاذبة وبشدة لعدد كبير من المستخدمين حول العالم؛ حيث يبلغ عدد العملات المشفرة الموجودة حتى يونيو ٢٠٢١ حوالي ٥٤٧٩ عملة مشفرة، تشكل سوقًا عملاقة تقترب من ١,٤ ترليون دولار، تستحوذ فيه عملة البيتكوين وحدها على نصيب الأسد، بنسبة تبلغ حوالي ٤٥% من سوق العملات المشفرة مجتمعة، بإجمالي حجم سوق يبلغ ٦٤٠,٨ مليار دولار، يليها عملة الإيثيريوم، بإجمالي حجم سوق بلغ ٢٤٢,٣ مليار دولار، وتستحوذ كلٌّ من البيتكوين والإيثيريوم مجتمعين على حوالي ٦٣% من إجمالي سوق العملات المشفرة، تليهما من حيث حجمها في الأسواق عملات تيثر Tether (٦٢ مليار دولار)، وبينانس Binance Coin (٤٥ مليار دولار)، وكردانو Cardano (٤٢ مليار دولار)، ودوج كوين Dogcoin (٣٣ مليار دولار)، وذلك وفق مؤشرات موقع COINMARKETCAP.

هذا الحجم الهائل من أسواق العملات المشفرة يدفع للتساؤل عن السبب الرئيس الذي يدفع للاستثمار فيها بهذه الطريقة، لكن الواقع يخبرنا أنها، رغم تحدياتها، تقدم العديد من المميزات للمستخدمين، فهي تحافظ على الخصوصية الفردية، وتجعل من الصعوبة بقدر كبير تتبُّع مصدر المعاملة، ومن ناحية أخرى، فإن إتمام المعاملة لا يحتاج إلى وسيط بين طرفي المعاملة، مثل البنك، بل يمكن بسهولة تحويل الأموال من محفظة إلى محفظة أخرى دون تحصيل أي رسوم تذكر، ومن ناحية ثالثة فإن دعم العديد من الشركات الكبرى ورجال الأعمال لهيكل العملات المشفرة وبنيتها التحتية، جعل منها سوقًا رائجة للباحثين عن الربح السريع.

فقد أعلن المدير التنفيذي لشركة "باي بال" "Dan Schulman" أن الشركة سوف تسمح لمستخدميها النشطين الذين يتجاوز عددهم أكثر من ٣٤٦ مليون مستخدم حول العالم، باستخدام حسابات "باي بال" في شراء وبيع العملات المشفرة، ولم يقتصر الأمر فقط على "باي بال"، بل إن المدير التنفيذي أيضًا لشركة "فيزا" "Alfred

"Kelly أعلن هو الآخر أنه سوف تتم تهيئة شبكات فيزا لتسهيل عمليات التداول في أصول العملات المشفرة، كما أعلنت الشركة المنافسة لها "ماستر كارد" عن بناء شبكة افتراضية لمساعدة البنوك على اختبار وتقييم عملية تداول العملات الرقمية الوطنية.

كما صرّح الملياردير الأمريكي "بول تودور جونز" بأن عملة البيتكوين هي "الحصان الأسرع" في سباق تحقيق الأرباح عالميًا، وأشار استطلاع رأي أجرته شركة Fidelity إلى أن ٣٦٪ من المستثمرين المؤسسيين institutional investors في الولايات المتحدة وأوروبا يمتلكون أصول عملات مشفرة، وقالت شركة تداول العملات المشفرة Coinbase إنها شهدت "ارتفاعًا ملحوظًا" في الطلب من المستثمرين المؤسسيين في النصف الأول من ٢٠٢٠.

يأتي في النهاية رجل الأعمال الأمريكي "أيلون ماسك" الذي أعلن في وقت سابق عن استثمار شركة "تسلا" التي يرأسها، ١,٥ مليار دولار في عملة البيتكوين، كما سمح بشراء سيارات تسلا من خلال الدفع بعملة البيتكوين قبل أن يعيد النظر في قراره لأسباب تتعلق بالحفاظ على البيئة؛ نظرًا لأن مراكز أو ما يُطلق عليها "مزارع تعدين" عملة البيتكوين تستهلك كمًّا كبيرًا جدًّا من الطاقة.

هذا الدعم الذي تقدمه هذه الشركات للعملات المشفرة بصورة عامة، سواء من خلال تطوير بنيتها التحتية، والاستثمار المباشر فيها، ومنحها صفة "الشرعية" و"المصداقية"، إلى جانب صفة "القبول"، قد يُسهم في إجراء بعض التغيرات الهيكلية عليها؛ لكي تصبح أكثر رشادة ومتوافقة مع النظم القانونية والمالية للدول، بما يؤهلها إلى أن تكون لاعبًا داخل النظام المالي العالمي، جنبًا إلى جنب مع الذهب والدولار، لكن من ناحية أخرى هناك مشكلات هيكلية تواجه هذا النوع من العملات، وقد ينتهي بها الأمر إلى حدوث فقاعة اقتصادية ومالية تعصف بهؤلاء المستثمرين.

تحديات وتهديدات كبيرة تطرحها العملات المشفرة

لا تزال العملات المشفرة تواجه تحديات هيكلية؛ فهي إما أن تكون وسيلة جيدة وآمنة للتداول بين الأفراد، وإما وسيلة آمنة للتهرب، وممارسة الأعمال غير الشرعية، لكن لا يمكن لها أن تقوم بالوظيفتين معًا؛ حيث تُعد إحدى أهم المشكلات القائمة التي تواجه العملات المشفرة هي القدرة على إخفاء الهوية الحقيقية للشخص؛ مما ينجم عنه تهديدات حقيقية، مثل: التجارة في السلع غير الشرعية، ودعم الحركات الإرهابية، والتهرب من الضرائب، وتوفير ملاذ آمن للهروب من القيود القانونية، وكسر العقوبات المالية.

من ناحية أخرى، هناك تقلبات حادة في سوق العملات المشفرة؛ حيث يمكن لها أن تحقق مكاسب كبيرة للغاية في خلال أسابيع قليلة، وتخسرها أيضًا في مدة أقل، وبالتالي فإن الاحتفاظ بكميات كبيرة من العملات المشفرة، خاصة تلك التي لا تستند إلى الدولار، مثل البيتكوين، يحوي مخاطر حادة لمستثمريها، وحتى العملات المشفرة التي تستند إلى الدولار مثل عملة Tether فهي ليست أيضًا في مأمن كبير من التقلبات، فقد تنتهي علاقتها به يومًا ما.

تبقى المشكلة الأهم والأخطر والتي تكمن في مجموعات التنقيب التي تمتلك أكثر من ٥١% من القدرة التعدينية للعملة المشفرة، والتي يمكن لها أن تتحكم في قيمة العملة، ويُقصد بذلك أن أي عملة مشفرة تحتاج إلى منقّبين Miners يقومون بعمليات التنقيب داخل سلسلة الكتلة (البلوك تشين) الخاصة بالعملة المشفرة، بعبارة أخرى، هم مجموعة المراجعين الحسابيين الذين يتأكدون من صحة المعاملات المالية التي تتم عبر العملة المشفرة، وتأكيدها داخل سلسلة الكتلة.

وتكمن المشكلة في أن عمليات التعدين هذه تحتاج إلى مزارع تعدين Mining Farms تحتوي على آلاف من أجهزة الكمبيوتر الضخمة التي تقوم بعمليات التعدين، و٦٥% من مجموع هذه المزارع حول العالم توجد في الصين فقط؛ للاستفادة من عدد الأجهزة

الموجودة بها، ورخص أسعار الكهرباء، وإذا استطاعت مجموعة من المنقّبين أو إحدى الشركات العملاقة امتلاك أكثر من ٥٠% من القدرة التعدينية لإحدى هذه العملات، فإنها يمكنها التأثير في قيمة العملة، والتحكم في قوتها.

ومن ناحية أخرى، شهدت الجرائم السيبرانية ارتفاعًا ملحوظًا بسبب المميزات التي تقدمها العملات المشفرة؛ حيث نشطت عمليات القرصنة من خلال برمجيات الفدية الخبيثة، التي تستهدف تشفير بيانات الضحايا، ومطالبتهم بتحويل أموال للقراصنة من خلال العملات المشفرة، من أجل إعادة فك تشفير البيانات، ولعل النموذج الأبرز في ذلك هو عملية القرصنة التي تعرَّضت لها مجموعة الأغذية الزراعية البرازيلية العملاقة «جي بي إس»، أضخم شركة في العالم في مجال تعبئة اللحوم، واضطرت إلى دفع فدية مالية قدرها ١١ مليون دولار بعملة البيتكوين للقراصنة، تزامن معها أيضًا تعرُّض شركة "كولونيال بايبلاين" لنفس هجمات القرصنة؛ مما نجم عنه إغلاق أكبر خط أنابيب للوقود في الولايات المتحدة لحوالي أسبوع، واضطرت الشركة لدفع فدية تقدر بـ ٤,٤ ملايين دولار، ومع ذلك لم تستطع السلطات الأمريكية إرجاع هذه الأموال إلا من خلال اختراق محفظة القراصنة التي تم تحويل الأموال إليها، واستعادة جزء منها، بعد قيام القراصنة بإعادة فك البيانات المشفرة.

حتمية تطور النظام المالي العالمي

لقد كانت التكنولوجيا عاملًا رئيسًا في تطور شكل النظام النقدي على مر العصور، فتطورت من نظام المقايضة في العصور الأولى، إلى إصدار العملات الذهبية والفضية، ومع اختراع الورق بدأ صك العملات الورقية أو البنكنوت، ثم مع اختراع الإنترنت وانتشار شبكات الاتصالات ظهرت نظم الدفع الإلكتروني عبر البطاقات الإلكترونية باختلاف أنواعها؛ ومع تدشين تقنية (البلوك تشين) التي أثبتت كفاءة وفاعلية كبيرة خلال السنوات العشر الماضية، أصبحت البشرية على وشك الانتقال نحو خطوة إضافية في سلم التطور المالي، وذلك بالانتقال إلى جيل جديد من نظم

التبادل المالي عبر (البلوك تشين) والعملات المشفرة، وكما قامت البشرية ببناء مؤسسات تنظم عملية إدارة النقد التقليدي مثل البنوك، فيمكنها أيضًا بناء مؤسسات أخرى وظيفتها إدارة العملات المشفرة، وترشيد استخدامها.

إن الانتقال إلى العملات المشفرة ما هو إلا حجر جديد يتم إضافته في هرم تطور المعاملات المالية بين الأفراد، إلا أن هذا النظام الجديد ثوري بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ويختلف عن نظم الدفع السابقة التي شهدتها البشرية، فهذا النظام لا يقوم على قاعدة الذهب، ولا تتحدد قيمته بقوة اقتصاد الدولة، أو بحجم تجارتها الداخلية، أو مواردها المالية، ولا يوجد أصل مالي في البنك المركزي من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى يغطي قيمة هذه العملة، كما لا يحتاج إلى حكومة أو جهة رسمية كي تصدر عملتها المشفرة، غاية ما في الأمر كود من الرموز المشفرة يتم تداولها عبر نظام (البلوك تشين)، ينتقل من محفظة مالية إلكترونية إلى أخرى بسهولة وسرية تامة.

هذا النظام الجديد الذي أصبح واقعًا تحياه البشرية بصورة يومية، ويتابع أسواقه آلاف المستثمرين، وملايين المستخدمين حول العالم، يحتاج إلى إعادة نظر من أجل ترشيده، فهو لم يرتقِ إلى الآن لكي يصبح نظامًا ماليًّا عالميًّا يحظى بالشرعية والقبول، وفي الوقت نفسه يصعب تجاهله والتعامل معه كأن لم يكن، فإما أن يتم ترشيده والاستفادة من المميزات التي يقدمها لخدمة البشرية مثله في ذلك مثل الإنترنت، وإما أن يصبح أداة لممارسة التجارة غير الشرعية، والتهرب الضريبي، وتخريب الاقتصادات.

وفي الوقت نفسه، هناك حالة من عدم الثقة في آليات عمل النظام المالي الحالي ومؤسساته، كما زاد الحديث مؤخرًا عن الأزمات المالية والاقتصادية التي من المتوقّع أن يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، وبات الخلل في آليات عمل هذا النظام الذي يسيطر عليه الدولار واضحًا، الأمر الذي دفع أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في

العملات المشفرة، رغم ارتفاع مخاطرها؛ إلا أنه يبدو أن هذه المخاطر أقل من المخاطر التي يمكن التعرُّض لها في النظام المالي الحالي، فوصلت عملة مثل البيتكوين في يوم ما إلى ٦٤ ألف دولار، في وقت يشهد العالم فيه أزمة اقتصادية وركودًا بسبب تداعيات انتشار فيروس "كورونا".

وهنا يجب التساؤل: كيف يمكن ترشيد العملات المشفرة لكي تكون أكثر كفاءة وفاعلية، وكيف يمكن التغلب على التهديدات والمشكلات التي تثيرها، والتي تمنع الحكومات والمؤسسات المالية الرسمية من تقنينها ودعمها، دون أن ينقص ذلك كثيرًا من المميزات التي تحققها لمستخدميها؟. وفي حال إجراء تغيرات على هيكل هذه العملات لكي تتوافق مع القوانين والنظم والتشريعات، فهل سوف تظل محتفظة بنفس قوة قيمتها السوقية أم سوف تنهار؟ وهل سوف تسمح الدول لفواعل آخرين من غير الدول بإدارة أصول النقد المحلي والعالمي؟ أم سوف تجري تغيرات على نظمها المالية لكي تصبح هي المصدر الشرعي والوحيد لهذه العملات المشفرة؟.

أسئلة كثيرة ومتنوعة، قد لا تجد إجابات وافية وشافية في الوقت الحالي، لكن لا بد من مواجهتها في النهاية؛ للتعامل مع واقع بات يقترب شيئًا فشيئًا من أن يصبح نظامًا موازيًا للنظام المالي الحالي، نظام يحظى بالشرعية لكنه غير مشروع، يتم استخدامه بصورة يومية لكن غير معترف به.